صوت تركستان

مجلة إخبارية شهرية

العدد التاسع والخمسون | نوفمبر 2022

«أدعو لمحاسبة الصين»

عائلات الأويغور تطالب بإجابات على النيران التي أشعلت الاحتجاجات

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام
شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيىتى

TURKESTANO03 ISTIQLALTVAR ISTIQLALTURKISTAN TURKISTANLILARIN

مات 35 شخصا على الأقل في حريق أورومتشي

وفقًا لتسجيلات الفيديو التي تم الحصول عليها من مصادر مفتوحة، اندلع حريق في منزل الأويغور الذين يعيشون في الطابق السادس عشر من مجمع بالقرب من السوق الدولي الكبير في منطقة تانريداغ في أورومتشي في حوالي الساعة 18:00 مساء في 24 نوفمبر.

يُزعم أن 35 شخصًا على الأقل، بينهم طفل يبلغ من العمر 5 سنوات، لقوا حتفهم في الحريق الذي اندلع أثناء فترة حبس السلطات الصينية للأويغور في منازلهم منذ 115 يوم تقريبا بحجة ما يسمى بالوباء الصيني. كما ذكر أن 5 أشخاص من عائلة واحدة فقط لقوا حتفهم جراء الحريق، وتعرضت 5 منازل أخرى للحريق نتيجة عدم إطفاء الحريق في الوقت المناسب.

واجهت سيارات الإطفاء صعوبة في دخول الموقع لمدة 3 ساعات لأن الطريق كان ضيقًا ولم تستطع التغلب على الحواجز التي أقيمت بحجة ما يسمى بالحجر الصحي. وازدادت النيران اشتعالا لأن الفرق التي أتت لإطفاء الحريق تدخلت عن بعد.

يُذكر أن الأويغور في شقق الطابقين السادس عشر والثامن عشر والطوابق الأخرى من نفس المبنى ما زالوا ينتظرون الإنقاذ، ويواجهون صعوبة في التنفس بسبب الدخان.

وبحسب المعلومات، ذكر أن جميع أبواب المنازل في المجمع مقفلة بأسلاك حديدية من الخارج، كما أن أبواب مخارج الطوارئ أيضا مغلقة من قبل السلطات الصينية.

بعد الحادثة، بدأت إزالة الحواجز

بالإضافة إلى ذلك، في حين أن السلطات الصينية لم تدل بأي تصريح حول الحادث، فقد انعكس على الكاميرات أنه اعتبارًا من ساعات الصباح، بدأ ما يسمى بـ الفدائيون الذين يرتدون ملابس بيضاء في إزالة أكياس الرمل والحواجز الحديدية التي وضعت أمام مداخل المبنى في بعض المناطق في أورومتشي.

تم فرض العزلة القسرية في جميع أنحاء تركستان الشرقية منذ 115 يومًا. في اللقطات التي تم تسريبها سابقًا، أعرب شخص عن قلقه من استحالة تمكنه من الوصول إلى مكان آمن في حالة نشوب حريق أو زلزال، حيث لا تزال أبواب منازل الأويغور مغلقة من الخارج.

في واقع الأمر، فإن صيحات الناس في الحريق مثل "افتح الأبواب!"، "ساعدني"، "أنقذنا" في أورومتشي مفجعة.

تداولت وسائل الإعلام الدعائية الصينية، كالعادة، أخبارًا كاذبة حول عدد القتلى والجرحى. لكن شهود عيان والعديد من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي أكدوا أن أعداد القتلى والجرحى ليست 10 قتلى و9 جرحى كما تدعي القنوات الحكومية الصينية، بل إن 38 شخصًا على الأقل لقوا حتفهم في 5 منازل على الأقل دون التمكن من الخروج من المنازل.

كما هو معروف، فإن أقرب فرقة إطفاء على بعد 810 أمتار فقط من السوق الدولي الكبير حيث اندلع الحريق. كما يوجد مستشفى لأمراض النساء والأطفال على مسافة 865 متر، ويقع مستشفى أورومتشي العام على بعد 1.3 كم. أي إذا أتيحت الفرصة للناس للخروج، لكانوا قد نجوا بالتأكيد، لكن أبوابهم مغلقة من الخارج.

2022.11.25

إسطنبول.. متظاهرون يحتجون على سياسات الصين في تركستان الشرقية

إسطنبول/ الأناضول
04.12.2022

نظمت المظاهرة أمام القنصلية العامة الصينية

تجمعت مجموعة من المتظاهرين أمام القنصلية العامة الصينية في مدينة إسطنبول التركية، الأحد، احتجاجا على سياسات بكين تجاه مسلمي تركستان الشرقية.

وذكر مراسل الأناضول، أن المتظاهرين رددوا هتافات ضد السلطات الصينية وحملوا لافتات طالبوا عبرها بكين بالكف عن ممارساتها تجاه سكان تركستان الشرقية.

وفي كلمة ألقاها، محمد يار أوغلو، رئيس فرع إسطنبول في جمعية شباب الأناضول، خلال المظاهرة، اتهم السلطات الصينية بـ"عزل الأشقاء التركستانيين عن العالم الخارجي".

وأضاف: "أشقاؤنا في تركستان الشرقية، يتم إبعادهم عن أطفالهم وعن أزواجهم وأعمالهم وأمهاتهم، وحشرهم في منطقة جغرافية ضيقة".

وشدد أن "السلطات الصينية تحرم سكان تركستان الشرقية من أبسط الحقوق، وتقيد حرية معتقداتهم وفكرهم، وتجبرهم على العيش في عزلة داخل معسكرات الاعتقال".

وفي أغسطس 2018، أفادت لجنة حقوقية تابعة للأمم المتحدة بأن الصين تحتجز نحو مليون مسلم من الأويغور في معسكرات سرية بتركستان الشرقية.

ومنذ 1949، تسيطر بكين على إقليم "تركستان الشرقية"، الذي يعد موطن الأتراك الأويغور المسلمين، وتطلق عليه اسم شينجيانغ، أي "الحدود الجديدة".

يقول قريب أحد الضحايا إن سوء معاملة الأويغور وحريق أرومتشي وراء الاحتجاجات الصينية

28/10/2022

قمرنيشان عبد الرحمن، في الوسط، مع أولادها، شهيدة، ونهدية، وعمران. لقي جميع أفراد الأسرة حتفهم في حريق أرومتشي، تركستان الشرقية، كما يقول ابن شقيق عبد الرحمن.

يقع حريق الجمعة في مدينة أورومتشي في قلب بعض الاحتجاجات الأكثر انتشاراً في الصين منذ مذبحة ميدان تيانانمين عام 1989.

يلقي المتظاهرون باللوم في الحريق على قيود الصين الصارمة المتعلقة بالوباء ، قائلين أن الأبواب المغلقة أعاقت جهود مكافحة النيران أو الهروب منها - وهو اتهام نفاه المسؤولون المحليون.

لكن محمد أمين يقول إن هذه الأنواع من المآسي شائعة جداً بالنسبة لأفراد الأويغور في الصين.

قُطع عن عائلته

يقول محمد أمين إنه علم لأول مرة بالحريق على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال «في البداية لا أصدق أن هذا حدث في المبنى الذي تعيش فيه خالتي». «ثم اعتقدت أنه حتى لو اندلع حريق، فإنهم سيخمدون النار وينقذوهم».

كان قادراً على الاتصال بصديق يعيش في الجوار. هكذا علم أن الأسرة قد ماتت.

قال إن صديقه نقل هذه المعلومات إليه في مخاطرة شخصية كبيرة. يقول محمد أمين إنه لم يكن لديه أي اتصال مباشر مع أسرته منذ سنوات، لأن القيام بذلك سيعرضهم للخطر.

الأويغور هم شعب مسلم في تركستان الشرقية محتلة من قبل الصين، حيث يواجهون مراقبة واسعة النطاق وتمييزاً واحتجازاً.

تقدر منظمات حقوق الإنسان أن الصين احتجزت أكثر من مليون من الأويغور وأقليات عرقية أخرى في معسكرات الاعتقال، حيث

«اكتشفت أنني لا أستطيع الوقوف. لقد استلقيت وفكرت في أفراد عائلتي»، هكذا قال محمد أمين للمضيف نيل كوكسال من خلال مترجم. «لم أتمكن من الشرب وتناول الطعام لمدة يومين».

أبلغت الأمم المتحدة عن مزاعم التعذيب والانتهاكات.

نفت الحكومة الصينية مرارًا وتكرارًا استهداف الأويغور أو الإساءة إليهم، ووصفت مرافق الاحتجاز بأنها «مراكز تدريب».

تم اعتقال العديد من أقارب محمد أمين، بما في ذلك والده، وفقاً لـ NPR.

لا يوجد COVID

ووقع الحريق في أورومتشي ، عاصمة متركستان الشرقية. يقول المسؤولون إن الأمر استغرق ثلاث ساعات لإخماده، وأن 10 أشخاص قتلوا - على الرغم من أن بعض أفراد مجتمع الأويغور يصرون على أن عدد القتلى، في الواقع، أعلى من ذلك بكثير.

منذ الحريق ، دعا بعض المتظاهرين في جميع أنحاء الصين إلى الإطاحة بالرئيس شي جين بينغ.

يلقي المتظاهرون باللوم في الحريق المميت على سياسة «صفر كوفيد» الصينية، قائلين إن أبواب المبنى السكني كانت مغلقة من الخارج.

الناس في بعض أجزاء تركستان الشرقية محصورون في منازلهم منذ أوائل أغسطس. قال البعض إنهم يفتقرون إلى الطعام والدواء ونشروا نداءات للمساعدة عبر الإنترنت.

وقالت مرحبا محمد، شقيقة محمد أمين في تركيا، لنيوزويك: «أظهرت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي أن الناس لم يتمكنوا من المغادرة أثناء الحريق». «ربما لو تمكنوا من مغادرة منازلهم، لكان بوسع عمتي وأطفالها الفرار».

لم تتحقق قناة CBC بشكل مستقل من محتوى مقاطع الفيديو هذه، ولا يمكنها تأكيد من قتل في الحريق، حيث لم يتم الكشف عن أسماء الضحايا علناً.

على سياسة «صفر كوفيد» الصينية، قائلين إن أبواب المبنى السكني كانت مغلقة من الخارج.

الناس في بعض أجزاء تركستان الشرقية محصورون في منازلهم منذ أوائل أغسطس. قال البعض إنهم يفتقرون إلى الطعام والدواء ونشروا نداءات للمساعدة عبر الإنترنت.

وقالت مرحبا محمد، شقيقة محمد أمين في تركيا، لنيوزويك: «أظهرت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي أن الناس لم يتمكنوا من المغادرة أثناء الحريق». «ربما لو تمكنوا من مغادرة منازلهم، لكان بوسع عمتي وأطفالها الفرار».

لم تتحقق قناة CBC بشكل مستقل من محتوى مقاطع الفيديو هذه، ولا يمكنها تأكيد من قتل في الحريق، حيث لم يتم الكشف عن أسماء الضحايا علناً.

نفى مسؤولو أورومتشي أن تكون قيود كوفيد دوراً في الوفيات، قائلين إن الشقة كانت في منطقة منخفضة الخطورة، وكان السكان قادرين على مغادرة منازلهم بحرية. وبدلاً من ذلك، قالوا إن السيارات المتوقفة والحواجز أعاقت رجال الإطفاء الذين كانوا يحاولون إخماد النيران.

وقال لي ون شنغ، رئيس إدارة الإطفاء في أورومتشي، خلال مؤتمر صحفي: «قدرة بعض السكان على إنقاذ أنفسهم كانت ضعيفة للغاية».

محمد أمين يطلق على الرواية الرسمية «هراء».

يقول إن الإساءة والإهمال منتشران من قبل المسؤولين في المجتمعات المحلية حيث يعيش الأويغور ويعملون، وتساءل عما إذا كانت الأمور ستسير بشكل مختلف لو اندلع الحريق في مدينة أخرى.وقال: «هناك إبادة جماعية مستمرة ومنهجية للغاية ترعاها الدولة ضد شعب [الأويغور] في تلك المنطقة». «الحكومة الصينية نفسها ليس لديها نية لإنقاذ شعب الأويغور.»

أصدرت منظمة Uyghur Rights Advocacy Project ومقرها كندا بياناً حول الحريق، متهمًة الصين باستخدام سياسات كوفيد الخاصة بها «لاستهداف الأويغور والسيطرة عليهم».

تواصلت CBC مع السفارة الصينية في أوتاوا للتعليق.

وخمدت الاحتجاجات إلى حد كبير بحلول يوم الثلاثاء. حيث اعتقلت قوات الأمن عددا غير معروف من الأشخاص وصعدت من المراقبة.

هيدة، 13 عاماً، وعبد الرحمن، 9 أعوام، من بين القتلى في حريق الشقة الذي أشعل موجة من الاحتجاجات الصينية، كما يقول عمهم. (عبد الحافظ محمد أمين)

في مقابلة مع برنامج كما حدث As It Happens يوم الإثنين، قال ياكيو وانغ، الباحث الصيني في هيومن رايتس ووتش، إن سياسة صفر كوفيد كانت تثقل كاهل الناس نفسياً واقتصادياً منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

وتقول إن النار كانت نقطة الغليان.

لكن محمد أمين يقول إن الاحتجاجات لا تتعلق بالتضامن مع الأويغور.

وقال «إن الشعب الصيني ... يشعر بالقلق بسبب هذا الإغلاق.

وفي اليوم التالي لحادث الحريق هذا، قد يعتقدون أيضاً أن نفس الشيء سيحدث لهم أيضاً».

ولكن، من وجهة نظره، كان الحريق نتيجة مباشرة لسوء معاملة الصين لشعبه.

وقال «أريد أن يفهم الناس أن هذا الحادث بحد ذاته جزء من الإبادة الجماعية للأويغور».

ترجمة/ رضوى عادل

هذه الصورة المأخوذة من مقطع فيديو، يقوم رجال الإطفاء برش الماء على النار في مبنى سكني في أورومتشي بتركستان الشرقية. يلقي المتظاهرون باللوم في الحريق على قيود كوفيد، بينما يلقي رجل فقد خمسة من أقاربه باللوم على سوء معاملة الصين للأويغور. (وكالة أسوشيتد برس)

«أدعو لمحاسبة الصين»: عائلات الأويغور تطالب بإجابات على النيران التي أشعلت الاحتجاجات

بقلم/ ريبيكا رايت وإيفان واتسون وأنور إردم، سي إن إن
1 ديسمبر 2022، هونج كونج، سي إن إن

قمرنيشان عبد الرحمن مع ثلاثة من أبنائها الذين لقوا حتفهم في الحريق - شهيدة 13 عاماً، عبد الرحمن 9 أعوام، نهدية 5 أعوام.

لم تتمكن شربات محمد علي وشقيقها محمد من الاتصال بأسرتهما في تركستان الشرقية لأكثر من خمس سنوات، حيث اتُهمت الحكومة بسجن ما يصل إلى مليوني مسلم من الأويغور وأقليات عرقية أخرى في معسكرات الاعتقال.

إنهم يعتقدون أن والدهم وشقيقهم من بين المعتقلين في تركستان الشرقية، لذلك كانوا دائماً على استعداد لسماع الأخبار السيئة. لكن عندما تلقوا أخيراً خبراً عن أسرتهم يوم الجمعة، كان الأمر أسوأ مما كانوا يتخيلون.

نبههم الأصدقاء إلى صور على وسائل التواصل الاجتماعي أظهرت جثث والدتهم قمرنيشان عبد الرحمن، وشقيقتهم شهيدة البالغة من العمر 13 عاماً، الذين لقوا حتفهم مع ثلاثة من أشقائهم الآخرين عندما اندلع حريق في مبنى سكني في أورومتشي، عاصمة تركستان الشرقية في 24 نوفمبر.

قالت شربات، البالغة من العمر 25 عاماً، لشبكة CNN وهي تبكي في مكالمة فيديو من تركيا، حيث انتقلت هي وشقيقها للدراسة في أوائل عام 2017، "لقد علمت الأخبار المروعة عن عائلتي من وسائل التواصل الاجتماعي".

وأضاف شقيقها: "كانت أمي امرأة رائعة، كانت تحب مساعدة الناس".

تم إلقاء اللوم في المأساة على إغلاق كوفيد19- الذي يبدو أنه أعاق جهود خدمات الإنقاذ لدخول المبنى وجهود السكان الذين يحاولون الفرار - وكان حافزاً للاحتجاجات التي اجتاحت العديد من المدن الصينية في عطلة نهاية الأسبوع تنفيساً عن غضبهم على

سياسة الحكومة الصارمة لصفر كوفيد.

فشلت الاستراتيجية التي تعتمد على الاختبارات الجماعية وعمليات الإغلاق والتتبع الرقمي للقضاء على تفشي المرض في احتواء المزيد من المتغيرات المعدية مع تمسك الصين بنهجها الصارم بعد فترة طويلة من تقدم بقية العالم إلى حد كبير في هذا الشأن.

في أورومتشي، التي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 4 ملايين نسمة، تم فرض إغلاق صارم لكوفيد19- منذ أغسطس، مع منع معظم السكان من مغادرة منازلهم لأكثر من 100 يوم.

زعمت وكالة الأنباء الصينية التي تديرها الدولة، شينخوا، أن الحريق أسفر عن مقتل 10 أشخاص وإصابة تسعة، لكن التقارير الواردة من السكان المحليين تشير إلى أن العدد الحقيقي أعلى بكثير.

بعد يوم من الحريق، نفى مسؤولو الحكومة المحلية في أورومتشي إلقاء اللوم على سياسات مدينة كوفيد بالنسبة إلى الوفيات، مضيفين أن التحقيق جار.

في غضون ذلك، تجنبت الحكومات المحلية والمركزية إلى حد كبير الاعتراف بالاحتجاجات بشكل مباشر.

قالت حكومة أورومتشي يوم السبت إنها ستخفف الإغلاق "على مراحل"، مشيرة إلى أن هذا الإغلاق يرجع لأنها "ألغت بشكل أساسي حالات كوفيد" - على الرغم من استمرار المدينة في تسجيل حوالي 100 حالة يومياً.

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو ليجيان يوم الإثنين إن الصين "تجري تعديلات" على سياستها بشأن كوفيد "على أساس الحقائق على الأرض".

بعد يوم واحد، رد على سؤال حول اعتقال وضرب صحفي في بي بي سي في مظاهرة في شنغهاي بالقول إن الشرطة "طلبت من الناس الذين تجمعوا عند مفترق الطرق المغادرة". كما أشارت لجنة الأمن الداخلي التابعة للحزب الشيوعي الحاكم بشكل غير مباشر إلى "القوى المعادية" التي أشارت إلى أنها مسؤولة عن زعزعة استقرار النظام الاجتماعي.

أدى الوجود المكثف للشرطة هذا الأسبوع إلى ثني المتظاهرين عن التجمع، بينما تبنت السلطات في بعض المدن أساليب المراقبة المستخدمة سابقاً في تركستان الشرقية لترهيب أولئك الذين نزلوا إلى الشوارع.

بينما يخنق جهاز الأمن الصيني المعارضة، تطالب أسر ضحايا الحريق بإجابات.

قال عبد الحافظ، ابن شقيق قمرنيشان عبد الرحمن، الذي يعيش في سويسرا، إن السلطات الصينية "تركت الناس بلا حول ولا قوة في وضع خطير".

قال: "أريد أن أحاسب الصين على هذه المأساة"، "كلنا نعاني كثيرا."

من على بعد 3000 ميل في اسطنبول، حيث يوجد عدد كبير من الأويغور في الشتات، لا يزال الأقارب يحاولون تجميع ما حدث بالضبط في منطقة تينجرياتاج في أورومتشي - المعروفة باسم تيانشان باللغة الصينية.

علي عباس، وهو من الأويغور غادر تركستان الشرقية في عام 2017، يمتلك الشقة في الطابق الخامس عشر حيث بدأ الحريق.

وقال لشبكة سي إن إن عبر الهاتف من تركيا أن الحريق اندلع بسبب عطل كهربائي عندما كان جهاز الكمبيوتر اللوحي لحفيدته قيد الشحن. انتشر الحريق بسرعة في المنزل المليء بالأثاث

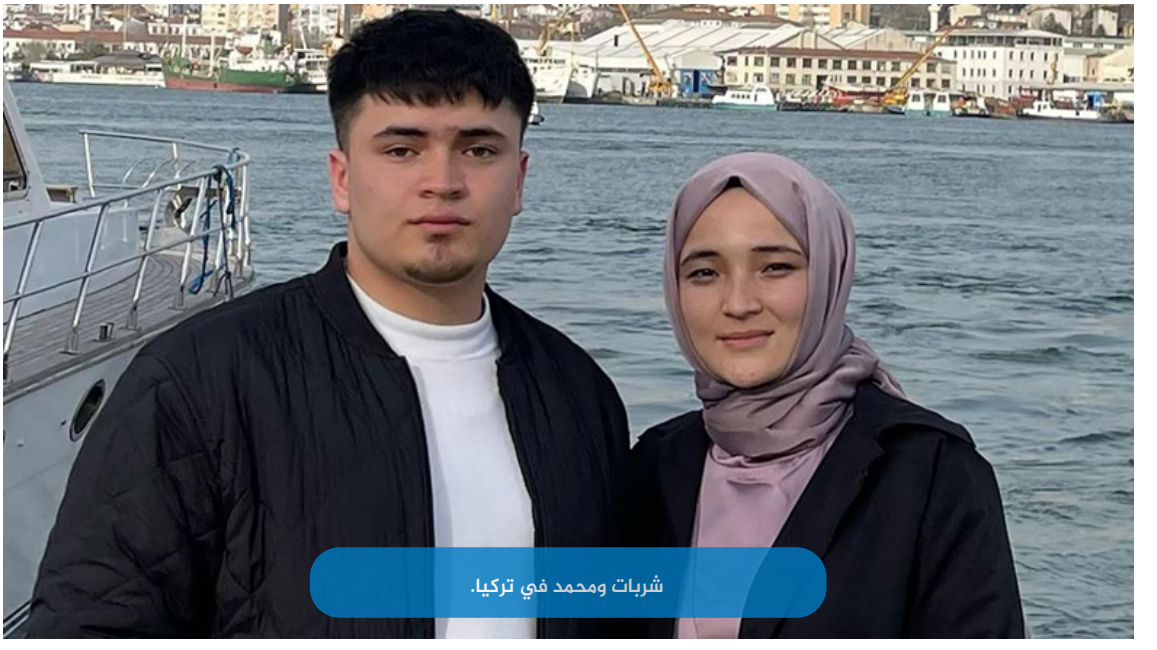

شربات ومحمد في تركيا.

الخشبي، على الرغم من محاولات ابنته وجارهما إخماد النيران.

وقال عباس (54 عاماً) أنه تم وصول موظفي المجتمع بالمبنى وأمروهم بإخلاء المبنى ورافقوهم خارج المبنى عبر المصعد.

ولكن بعد ذلك بوقت قصير، انقطعت الطاقة الكهربائية عن المبنى وتوقف المصعد عن العمل.

قال عباس إنه بموجب قواعد الإغلاق، تم حبس الناس بمنازلهم حيث تم إثبات إصابة شخص في المبنى خلال الشهر الماضي. تمكن الأشخاص في المنازل الأخرى من مغادرة شققهم، لكن لم يتمكنوا من مغادرة المبنى نفسه دون مساعدة العاملين في المجتمع.

ذكرت صحيفة جلوبال تايمز الصينية التي تديرها الدولة أن مسؤولاً محلياً في أورومتشي نفى إغلاق أبواب المبنى، قائلاً: "سُمح للسكان بالخروج على أساس متقطع منذ 20 نوفمبر" وبدلاً من ذلك، ألقى باللوم على السكان لأنهم "غير قادرين على حماية أنفسهم لأنهم لم يكونوا على دراية بمخارج الأمان".

مع انتشار الحريق لأعلى، نشر السكان المحاصرون في الطوابق العليا مناشدات يائسة للمساعدة على التطبيق الصيني WeChat، حيث تركت امرأة رسائل صوتية تقول إن الأكسجين ينفد من عائلتها. رد عمال المجتمع، وطلبوا من الناس تغطية أفواههم بالمناشف المبللة حتى وصول خدمات الطوارئ.

لكن هذه المساعدة جاءت بعد فوات الأوان بالنسبة للبعض.

يُظهر مقطع فيديو لتداعيات الحريق تمت مشاركته على دوين - النسخة الصينية من TikTok - عمال يرتدون بدلات خاصة يتفقدون مشهداً من الدمار الأسود.

قال عباس وهو في حالة انهيار "ما حدث لجيراني هو في الحقيقة كارثة كبيرة". أود أن أعبر عن حزني الصادق لجميع الأويغور، لجميع أحبائهم الذين فقدوا أفراد عائلاتهم، أنا بصدق أسألهم المغفرة "

قتل بسياسة صفر كوفيد؟

لكن بالنسبة لعائلات أولئك الذين لقوا حتفهم، فإن اللوم في هذه المأساة لا يقع ببساطة على عطل كهربائي.

وبدلاً من ذلك، كما يقولون، فإن سياسة الإغلاق بسبب الوباء هي التي أعاقت الإخلاء الفعال للمبنى.

قال عبد الحافظ، 27 عاماً، "أصبحت (عائلتي) ضحايا سياسة الحكومة الصينية لأن كوفيد19- غير موجود. حتى أبواب المنازل كانت مقفلة من الخارج. على الأقل إذا تمكنت عائلتي من الخروج من الباب أو إلى سطح المبنى لإنقاذ نفسها، لكانوا على قيد الحياة ".

تقول العائلات أيضاً إنه كان يجب أن تتم عملية الإنقاذ بشكل أسرع لأن محطة الإطفاء والمستشفى المحلي على بعد بضع مئات الأمتار من المبنى.

ذكرت شينخوا أن الحريق اندلع فى حوالى الساعة 7:49 مساء. بالتوقيت المحلي يوم الخميس، وتم إخماده بعد ثلاث ساعات تقريباً في حوالي الساعة 10:35 مساءً.

تُظهر مقاطع الفيديو سيارة الإطفاء وهي تصوب المياه نحو المبنى، لكنها بعيدة جداً عن مكان الحريق - على ما يبدو بسبب قيود الإغلاق على مستوى الشارع.

اعترف مسؤول محلي في أورومتشي بأن سيارة الإطفاء لم تستطع الاقتراب بما يكفي من المبنى، لكنه قال إن السبب في ذلك هو أن "الطريق المؤدية إلى المبنى كانت مزدحمة بمركبات أخرى".

قالت شربات، التي كانت والدتها وإخوتها في الطابق التاسع

والد شربات وشقيقه علي ماتنياز ويلياس عبد الرحمن.

عشر، إن عائلتها استسلمت للدخان السام.

قالت: "بدأ الحريق من الطابق الخامس عشر، وتسبب في تسمم أفراد عائلتي بسبب الدخان". "الحكومة لم تتدخل في الوقت المناسب."

وتعتقد شربات وآخرون أن عرقية الضحايا كانت لها دور في وفاتهم. بينما استخدمت الصين استراتيجيات إغلاق مماثلة في أجزاء أخرى من البلاد - مع تداول مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر أشخاصاً محبوسين في منازلهم بواسطة قضبان ملحومة وأسلاك معدنية - يشعرون أن الإغلاق في أورومتشي كان شديداً بشكل غير عادي. ويعتقدون أنه لو لم يكن الحريق في أحد أحياء الأويغور لكانت جهود الإنقاذ أسرع.

تمت تغطية الحريق في تركستان الشرقية في وسائل الإعلام الحكومية، كما انتشرت مقاطع الفيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي أشعلها القلق بشأن قيود كوفيد.

أرسلت سي إن إن طلباً مفصلاً إلى السلطات الصينية للسؤال عما إذا كانت إجراءات وسياسة كوفيد تجاه الأقليات العرقية هي المسؤولة عن ما حدث ولم يتم تلقي أي رد.

"إذا عدنا الآن، سنكون في السجن"

لم تؤد الوفيات في أورومتشي إلى الاحتجاجات في المدن الصينية فحسب، بل أدت أيضاً إلى تصاعد الغضب من عائلات الأويغور الذين يقولون إنهم يعانون من سياسات الصين منذ سنوات.

وصفت الولايات المتحدة ودول أخرى تصرفات الحكومة الصينية ومعسكراتها في تركستان الشرقية بأنها تشكل إبادة جماعية، بينما تنفي الصين الإبادة الجماعية، أو أي انتهاكات لحقوق الإنسان، في تركستان الشرقية. وتصر على أن المعسكرات مهنية ومصممة لمحاربة التطرف الديني.

لكن سي إن إن تحدثت إلى العشرات من الأويغور والأقليات الأخرى على مدى السنوات الخمس الماضية، جنباً إلى جنب مع ضابط شرطة صيني سابق تحول إلى المبلغين عن المخالفات. تضمنت تقاريرهم عن المعسكرات في تركستان الشرقية التعذيب والعنف الجنسي والتلقين العقائدي.

أفادت عائلاتهم الذين تُركوا في المنزل أنهم تعرضوا لفصل عائلي قسري، ومراقبة اتصالاتهم مع أقاربهم في الخارج، ووضع المسؤولين الذين يعملون "كأقارب" في منازلهم لمراقبة سلوكهم.

وجد تحقيق سابق لـ سي إن إن أنه تم إرسال الأشخاص إلى المعسكرات بسبب "جرائم" مفترضة مثل إنجاب عدد كبير جداً من الأطفال أو ظهور علامات تدل على كونهم مسلمين - مثل عدم شرب الكحول أو إطلاق لحية طويلة.

يعتقد الأشقاء شربات ومحمد أن سبب عدم تواجد والدهم وشقيقهم في المنزل عند اندلاع الحريق هو أنهم موجودون حالياً في أحد المعسكرات.

طلبت شبكة سي إن إن من الحكومة الصينية تقديم تفاصيل حول مكان الرجلين.

لا شرربات ولا محمد يشعران بالأمان في العودة إلى الوطن، خوفاً من الزج بهم في السجن. عندما غادروا تركستان الشرقية في أوائل عام 2017، لم يكن أصغر إخوتهم الستة، نهدية، 5 أعوام، الذين لقوا حتفهم في الحريق، قد ولدت بعد.

المتظاهرون في شنغهاي يوم السبت، 26 نوفمبر، احتجاجا على إجراءات الصين لسياسة صفر كوفيد.

قال محمد البالغ من العمر 22 عاماً: "نريد حضور جنازة أفراد عائلتنا، لكن إذا عدنا الآن، ستضعنا الصين في السجن أو حتى تعذبنا".

فات الأوان على التضامن؟

في نفس الوقت الذي تم فيه قمع الأويغور، انتقلت أعداد كبيرة من عرقية الهان - التي تمثل الغالبية العظمى من سكان الصين - إلى تركستان الشرقية، وشجعت على الانتقال إلى هناك من خلال السياسات الحكومية التي توفر لهم فرصاً تجارية، وسكن ميسور التكلفة وضرائب ملائمة.

وقد أدى ذلك إلى تأجيج التوترات العرقية التي تفاقمت بسبب تصور العديد من الأويغور أن مجتمعات الهان الصينية قد استفادت من محنتهم.

زعمت بكين أن الاستراتيجية الاقتصادية في تركستان الشرقية مصممة لتعزيز التخفيف من حدة الفقر.

في سبتمبر 2021، قال الزعيم الصيني شي جين بينغ إن السياسات في تركستان الشرقية "صحيحة تماماً" و "يجب الالتزام بها على المدى الطويل"، مضيفاً أن "الشعور بالمكاسب والسعادة والأمن" بين جميع المجموعات العرقية قد ازداد.

بعد الحريق في أورومتشي، شارك الصينيون الهان من جميع أنحاء البلاد في الوقفات الاحتجاجية التي أقيمت للضحايا. لكن بالنسبة للعديد من سكان الأويغور، الذين أصيبوا بصدمة بسبب سنوات من الوحشية والقمع، جاء إظهار التضامن بشكل قليل ومتأخر.

قال عبد الحافظ: "لا أعتقد أن الشعب الصيني يحتج من أجلنا". "إنهم يفعلون ذلك من أجل مصلحتهم الخاصة."

قال حافظ: "منذ عام 2016، تم اعتقال ملايين الأشخاص في المعسكرات". "في ذلك الوقت، لم يساعدوا، بل أنكروا ذلك."

ترجمة/ رضوى عادل

«الأجواء كانت تقشعر لها الأبدان»: مع اندلاع الاحتجاجات الجماهيرية في الصين، تحركت قوات الأمن بسرعة وصرامة

30 نوفمبر 2022

تحركت الأجهزة الأمنية الضخمة في الصين بسرعة لإخماد الاحتجاجات الجماهيرية التي اجتاحت البلاد، حيث قامت الشرطة بدوريات في الشوارع وتفحص الهواتف المحمولة وحتى استدعاء بعض المتظاهرين لتحذيرهم من تكرار ذلك.

في المدن الكبرى يومي الاثنين والثلاثاء، غمرت الشرطة مواقع الاحتجاجات التي وقعت خلال عطلة نهاية الأسبوع، عندما تجمع الآلاف للتعبير عن غضبهم من سياسة البلاد الصارمة الخاصة بعدم انتشار فيروس كورونا ودعا البعض إلى مزيد من الديمقراطية والحرية في عرض استثنائي للمعارضة ضد الزعيم الصيني شي جين بينغ.

أدى الوجود المكثف للشرطة إلى ثني المتظاهرين عن التجمع منذ ذلك الحين، في حين اعتمدت السلطات في بعض المدن أساليب المراقبة المستخدمة في تركستان الشرقية لترهيب أولئك الذين تظاهروا في عطلة نهاية الأسبوع.

في ما يبدو أنه أول رد رسمي - وإن كان محجبا - على الاحتجاجات، تعهد رئيس الأمن الداخلي الصيني في اجتماع يوم الثلاثاء «بالحفاظ بشكل فعال على الاستقرار الاجتماعي الشامل».

تحركت الأجهزة الأمنية الضخمة في الصين بسرعة لإخماد الاحتجاجات الجماهيرية التي اجتاحت البلاد، حيث قامت الشرطة بدوريات في الشوارع وتفحص الهواتف المحمولة وحتى استدعاء بعض المتظاهرين لتحذيرهم من تكرار ذلك.

في المدن الكبرى يومي الاثنين والثلاثاء، غمرت الشرطة مواقع الاحتجاجات التي وقعت خلال عطلة نهاية الأسبوع، عندما تجمع الآلاف للتعبير عن غضبهم من سياسة البلاد الصارمة الخاصة بعدم انتشار فيروس كورونا ودعا البعض إلى مزيد من الديمقراطية والحرية في عرض استثنائي للمعارضة ضد الزعيم

أدى الوجود المكثف للشرطة إلى ثني المتظاهرين عن التجمع منذ ذلك الحين، في حين اعتمدت السلطات في بعض المدن أساليب المراقبة المستخدمة في تركستان الشرقية لترهيب أولئك الذين تظاهروا في عطلة نهاية الأسبوع.

في ما يبدو أنه أول رد رسمي - وإن كان محجبا - على الاحتجاجات، تعهد رئيس الأمن الداخلي الصيني في اجتماع يوم الثلاثاء «بالحفاظ بشكل فعال على الاستقرار الاجتماعي الشامل».

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أن شين ون تشينغ حث دون الإشارة إلى المظاهرات مسؤولي إنفاذ القانون على «الضرب بحزم ضد أنشطة التسلل والتخريب التي تقوم بها القوات المعادية، فضلا عن الأعمال غير القانونية والإجرامية التي تعطل النظام الاجتماعي».

قد تشير اللغة الصارمة إلى شن حملة صارمة في المستقبل.

بينما تحدث الاحتجاجات على المظالم المحلية في الصين، فإن الموجة الحالية من المظاهرات هي الأكثر انتشارًا منذ حركة ميدان تيانانمين المؤيدة للديمقراطية في عام 1989. كما أن التحدي السياسي غير مسبوق، حيث دعا بعض المتظاهرين علنًا إلى شي، زعيم استبدادي منذ عقود، على التنحي.

ووقعت بعض أكثر الاحتجاجات جرأة في شنغهاي، حيث دعت الحشود إلى عزل شي ليلتين متتاليتين. تم إغلاق أرصفة طريق أورومتشي - موقع الاحتجاج الرئيسي - بالكامل بواسطة حواجز عالية، مما يجعل من المستحيل تقريبًا على الحشود التجمع.

على بعد عشر دقائق بالسيارة، قام العشرات من ضباط الشرطة بدوريات في ساحة الشعب - ساحة كبيرة في قلب المدينة حيث كان بعض السكان يخططون للتجمع مع الورق الأبيض والشموع مساء الاثنين. كما انتظرت الشرطة داخل محطة مترو أنفاق هناك، وأغلقت جميع المخارج باستثناء واحد، بحسب أحد المتظاهرين في مكان الحادث.

لم تذكر CNN أياً من المتظاهرين في هذه القصة لحمايتهم من الانتقام.

قال المتظاهر إنه رأى الشرطة تتحقق من الهواتف المحمولة للمارة، ويسألهم عما إذا كانوا قد قاموا بتثبيت شبكات افتراضية خاصة (VPN) يمكن استخدامها للتحايل على جدار حماية الإنترنت في الصي ، أو تطبيقات مثل تويتر ةتليجرام، والتي على الرغم من حظرها في البلاد تم استخدامها من قبل المتظاهرين.

قال المتظاهر إن المتظاهرين قرروا لاحقًا نقل مظاهرتهم إلى موقع آخر، لكن بحلول الوقت الذي وصلوا فيه، كان الوجود الأمني قد صعد بالفعل هناك.

وقال «كان هناك الكثير من رجال الشرطة واضطررنا للإلغاء».

يوم الثلاثاء، ظهر مقطع فيديو تم تداوله على نطاق واسع على ما يبدو ضباط الشرطة وهم يفحصون الهواتف المحمولة للركاب في قطار أنفاق في شنغهاي.

وقال متظاهر آخر في شنغهاي لشبكة CNN إنهم كانوا من بين «حوالي 80 إلى 110» أشخاص احتجزتهم الشرطة ليلة السبت، مضيفًا أنه تم إطلاق سراحهم بعد 24 ساعة.

لا يمكن لـ CNN التحقق بشكل مستقل من عدد المتظاهرين المحتجزين وليس من الواضح عدد الأشخاص، إن وجدوا، الذين ما زالوا رهن الاحتجاز.

قال المتظاهر إن المعتقلين صودرت هواتفهم على متن حافلة نقلتهم إلى مركز للشرطة، حيث جمع الضباط بصمات أصابعهم وأنماط شبكية العين.

وقال المتظاهر «كانت هناك أيضا كلاب بوليسية. الأجواء كانت تقشعر لها الأبدان».

وبحسب المتظاه ، قالت الشرطة للمعتقلين إن «الأشخاص ذوي النوايا السيئة الذين يريدون بدء ثورة» استخدموا، مشيرة إلى اندلاع الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد في نفس اليوم كدليل على ذلك.

قال المتظاهر إن الشرطة أعادت هواتفهم وكاميراتهم عند إطلاق سراحهم، لكن الضباط حذفوا ألبوم الصور وأزالوا تطبيق WeChat للتواصل الاجتماعي.

مكالمات من الشرطة

في بكين، اصطف العديد من سيارات الشرطة التي كانت متوقفة وأضواءها تومض، في شوارع هادئة بشكل مخيف صباح يوم الاثنين في جميع أنحاء العاصمة، بما في ذلك بالقرب من ليانجمكاو في منطقة تشاوياغ بوسط المدينة، حيث تجمع حشد كبير من المتظاهرين ليلة الأحد.

وانتهت المظاهرة، التي شهدت مسيرة المئات على الطريق الدائري الثالث بالمدينة، بشكل سلمي في الساعات الأولى من صباح يوم الاثنين تحت المراقبة الدقيقة من ضباط الشرطة.

لكن بعض المتظاهرين تلقوا منذ ذلك الحين مكالمات هاتفية من الشرطة للاستفسار عن مشاركتهم.

قالت إحدى المتظاهرات إنها تلقت مكالمة هاتفية من رجل عرّف عن نفسه بأنه ضابط شرطة محلي، سألها عما إذا كانت في المظاهرة وماذا رأت هناك. كما قيل لها إنه إذا كان لديها أي استياء من السلطات، فعليها تقديم شكوى إلى الشرطة، بدلاً من المشاركة في «أنشطة غير قانونية» مثل الاحتجاج.

وقالت المتظاهرة لشبكة CNN: «في تلك الليلة، تبنت الشرطة في الغالب نهجًا هادئًا عند التعامل معنا. لكن الحزب الشيوعي جيد جدًا في إنزال العقوبة بعد ذلك».

قالت إنها لم ترتدي قناع الوجه أثناء المظاهرة. قالت «لا أعتقد أن وباء أوميكرون مخيف إلى هذا الحد». وأضافت أن صديقاتها اللاتي ارتدين أقنعة أثناء الاحتجاج تلقين مكالمات من الشرطة.

ومع ذلك، بقيت المتظاهرة في تحدي.

وقالت «من حقنا المشروع (التظاهر) لان الدستور ينص على حرية التعبير وحرية التجمع».

وقالت متظاهرة أخرى ، لم تسمع شيئًا عن الشرطة ، لشبكة CNN إن القلق من أنها قد تكون التالية التي يتم استدعاؤها يثقل كاهلها.

وقالت: «لا يمكنني الحصول على المواساة إلا بإخبار نفسي أن هناك الكثير منا شارك في الاحتجاج ، ولا يمكنهم وضع ألف شخص في السجن».

وفي الوقت نفسه، رتبت بعض الجامعات في بكين وسائل نقل للطلاب للعودة إلى منازلهم مبكرًا لقضاء عطلة الشتاء وأخذ دروس عبر الإنترنت، للحد من مخاطر كوفيد للطلاب الذين يستخدمون وسائل النقل العام.

لكن الترتيب لا يشجع الطلاب أيضًا على التجمع، بعد المظاهرات في سلسلة من الجامعات خلال عطلة نهاية الأسبوع، بما في ذلك جامعة تسينغهوا المرموقة حيث هتف مئات الطلاب «الديمقراطية وسيادة القانون! حرية التعبير!».

بالنظر إلى التاريخ الطويل للحركات التي يقودها الطلاب في الصين الحديثة، فإن السلطات قلقة بشكل خاص بشأن التجمعات السياسية في حرم الجامعات.

كانت جامعات بكين مصدر المظاهرات التي أطلقت حركة الرابع من مايو في عام 1919، والتي يتتبع الحزب الشيوعي الصيني جذورها، وكذلك احتجاجات ميدان تيانانمين في عام 1989، والتي تم سحقها بوحشية من قبل الجيش الصيني.

ترجمة/ رضوى عادل

بينما يقوم شي بقمع المتظاهرين في الصين، يظهر المتظاهرون من جميع أنحاء العالم تضامنهم

بقلم/ إيمي جونيا، 2 ديسمبر 2022

تحركت السلطات الصينية بسرعة للقضاء على الاحتجاجات الكبيرة على سياساتها الخاصة بعدم انتشار كوفيد19-، والتي اندلعت في المدن الصينية الكبرى في نهاية الأسبوع الماضي. لكن الاحتجاجات استمرت خارج الصين، مع ظهور مظاهرالتضامن في جميع أنحاء العالم من قبل أعضاء الشتات الصيني.

تجمع المتظاهرون الزملاء في الجامعات والقنصليات والمباني الحكومية وغيرها من المعالم في عدة قارات. أقيمت عروض الدعم هذه في المدن الكبرى من طوكيو إلى ملبورن ونيويورك إلى تايبيه. في أوروبا وحدها، حدثت مظاهرات في لندن وباريس وروما ولشبونة وبرلين وبودابست. في هذه الأماكن، ردد الناس نفس الشعارات التي سمعت في شوارع شنغهاي وبكين.

ولكن على الرغم من أن سلطة الرئيس الصيني شي جين بينغ لسحق المعارضة ليست قوية خارج حدود الصين، إلا أنه يبقى أن نرى ما إذا كانت احتجاجات الشتات هذه ستفقد زخمها لأنها تغذيها قدرة المتظاهرين على التحمل في الصين.

من النادر حدوث احتجاجات واسعة النطاق في الصين، بسبب جهاز الأمن ونظام الرقابة في بكين. احتجاجات الشتات الصيني ليست شائعة أيضاً - ربما بسبب مخاوف من وصول بكين إلى الخارج. على سبيل المثال، زعم تقرير صادر عن هيومن رايتس ووتش في عام 2020 أن الحكومة الصينية تراقب الطلاب الصينيين في أستراليا، وتوثق كيف قام بعض الطلاب في الجامعات الأسترالية بتعديل سلوكهم والرقابة الذاتية لتجنب إبلاغ السلطات في الوطن من قبل زملائهم في الدراسة.

ومع ذلك، تجمع حوالي 200 شخص، معظمهم من الصينيين، يوم الاثنين أمام مكتبة الولاية في ملبورن، وفقاً لهيئة الإذاعة الأسترالية. وضع البعض الزهور، ورفع العديد منهم أوراق بيضاء فارغة - رمزاً للاحتجاج. واستخدم آخرون الفرصة للتحدث علانية ضد قضايا حقوق الإنسان الأخرى، مثل معاملة بكين لشعب

الأويغور وقمعها في هونغ كونغ. وأظهرت صور متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي تجمعاً منفصلاً لإضاءة الشموع لضحايا الحريق الذي أثار الغضب في الصين في نهاية الأسبوع الماضي في دار البلدية بسيدني.

يقول ستيف تسانغ، مدير معهد SOAS الصيني في جامعة لندن: "أعتقد أنهم يحتجون لنفس الأسباب التي تجعل الناس في الصين يحتجون، وهي أنهم يعانون من عواقب قيود صفر كوفيد، سواء من حيث الاتصال الجسدي البشري وكذلك الاضطرابات الاقتصادية". "إنهم قادرون على مقارنة الوضع في الصين بالمكان الذي يعيشون فيه، عادة في الديمقراطيات الغربية، ويرون أن نهج شي مقيد بشكل غير ضروري وضار بالناس."

وفي اليوم نفسه، تجمع المئات في جامعات أمريكية، بما في ذلك هارفارد وكولومبيا، وبالقرب من القنصليات الصينية في شيكاغو ونيويورك، مرددين شعارات مناهضة للحكومة، وفقاً لوكالة الأخبار الفرنسية. ارتدى الكثير منهم أقنعة لإخفاء وجوههم، ويقال إنهم يخشون أن يؤدي الاحتجاج إلى تعريض أسرهم في الصين للخطر. في شيكاغو، هتف الناس مرددين نداءات المتظاهرين في الصين، "لا نريد اختبارات PCR، نريد الطعام!" و "لا نريد ديكتاتوراً، نريد أصواتاً!" وفقاً لوكالة الأخبار الفرنسية.

وأقيمت وقفة احتجاجية يوم الأحد في تايبيه حداداً على ضحايا الحريق. وتحولت إلى احتجاج عندما تجمع الناس بالشموع وبدأوا في ترديد شعارات مناهضة للحكومة الصينية. كما سجلت رويترز وقفات احتجاجية واحتجاجات في لندن وباريس. في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بالصين، تجمع أكثر من عشرين متظاهراً في المنطقة الوسطى خلال ساعة الذروة المسائية يوم الاثنين حاملين أوراق بيضاء أمام وجوههم. وفي طوكيو، تجمع مئات المتظاهرين، كثير منهم صينيون، بالقرب من محطة شينجوكو يوم الأربعاء، وفقاً لوسائل الإعلام المحلية.

ومن المقرر تنظيم مسيرة أخرى في واشنطن سكوير بارك في نيويورك يوم الأحد. ولكن، إذا هدأت الاحتجاجات داخل الصين، فليس من الواضح إلى متى ستستمر هذه المظاهرات الخارجية. يقول تسانغ إن شي سيفعل كل ما يلزم لوقف الاحتجاجات الصينية - وقد بدأ بالفعل. أقيمت المتاريس في شنغهاي بعد احتجاج نهاية الأسبوع. قام المراقبون عبر الإنترنت بمسح منشورات وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي التي تقدم أخباراً عن الاحتجاجات، وبحسب ما ورد أوقفت الشرطة المشاة في بعض المدن لتفتيش هواتفهم. هذا الأسبوع، أدى الوجود المكثف للشرطة في بكين وغيرها من المدن الرئيسية إلى ردع تكرار أحداث نهاية الأسبوع.

يقول تسانغ إن الاحتجاجات في الخارج "يمكن وربما ستستمر لفترة أطول قليلاً خارج الصين، حيث أن آلية القمع والترهيب أقل فاعلية خارج الصين". لكنه يضيف: "إذا تم قمع الاحتجاجات في الصين، فإن تلك الاحتجاجات الداعمة في الخارج سوف تتلاشى أيضاً".

ترجمة/ رضوى عادل

في منتدى هاليفاكس للأمن الدولي دولقون عيسى يطالب بمحاسبة الصين

رئيس مؤتمر الأويغور العالمي السيد دولقون عيسى، في منتدى هاليفاكس للأمن الدولي 2022، 18 نوفمبر، 2022 ، هاليفاكس، كندا

في مؤتمر 2022 لـ "منتدى هاليفاكس للأمن الدولي"، وهو أحد المؤتمرات الأمنية الدولية التي تعقد سنويًا، والذي بدأ في 18 نوفمبر، تحدث رئيس المؤتمر العالمي للأويغور السيد دولقون عيسى، وقال في خطابه: مضت 6 سنوات على انطلاق الإبادة الجماعية التي ترتكبها الصين ضد الأويغور، ولا يزال أكثر من 3 ملايين من الأويغور مسجونين في معسكرات الاعتقال، لكن المجتمع الدولي يقف متفرجا، لم يتخذ أي إجراء لمحاسبة هذه الجريمة. هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها ناشط أويغوري في اجتماع منتدى الأمن الدولي في هاليفاكس، وفي نفس الوقت مشاركة 3 ممثلين عن الأويغور في نفس الوقت وإلقاء كلماتهم تعتبر سابقة بحد ذاتها، وكذلك المرة الأولى التي يشارك فيها ناشط من الأويغور في نفس المنصة مع رؤساء الدول ووزراء للدفاع من جميع أنحاء العالم ويلقي كلمته..

في المؤتمر، الذي بدأ في هاليفاكس، نوفا سكوتيه، كندا، جلس دولقون عيسى على منصة المؤتمر مع وزيرة الدفاع الوطني الكندية أنيتا أناند، والرئيس الإستوني ألار كاريس، والسيناتور الأمريكية جين شيهان. وفي جلسة حوارية التي أدارتها المذيعة الكندية الشهيرة في الشؤون السياسية قال دولقون عيسى: إن العالم لايواجه وضعا صعبا فقط بسبب حرب أوكرانيا وفيروس كورونا، ولكن يواجه أيضا من تغير المناخ وانتشار الاستبداد إلى دول أخرى بسبب الصين. منذ 6 سنوات، يقبع أكثر من 3 ملايين من الأويغور وغيرهم من الشعوب التركية في معسكرات الاعتقال، لكن العالم صامت لم يحرك ساكنا حيال ذلك.

أضاف دولقون عيسى: سأل الرئيس زيلينسكي أين الأمن. لكن الأمن لم يعد موجودا. ليس فقط لأن روسيا شنت الحرب على أوكرانيا. نحن نشهد حاليًا وقتًا عصيبًا للغاية لشعوب العالم بأسره. ليس فقط بسبب الحرب في أوكرانيا وفيروس كورونا. لأن الديمقراطية مهددة اليوم. تهدد الدول الاستبدادية وخاصة الصين، العالم بتغير المناخ. لا تتمتع الصين فقط بصداقة غير محدودة مع روسيا، ولكننا نرى أيضًا أنها تدعم سراً حرب روسيا على أوكرانيا بطريقة قوية. قضيت على الديمقراطية في هونغ كونغ، على مرأى ومسمع من العالم ولم يفعل أحد شيئًا. اليوم

شعب التبت يذوق الويلات، وقد نفذت الحكومة الصينية إبادة ثقافية لأهالي التبت. أما بالنسبة للأويغور، فمنذ عام 2016، تم حبس أكثر من 3 ملايين من الأويغور والكازاخ وغيرهم من الشعوب التركية في معسكرات الاعتقال، ونحن في القرن الحادي والعشرين. قبل 75 عامًا، تعهد زعماء العالم بأن الهولوكوست لن يتكرر أبدًا مرة أخرى. ولكن لسوء الحظ، حدث "الهولوكوست" مرة أخرى. والعالم يشهد، لكنه في صمت رهيب...

وأشار دولقون عيسى إلى أنه بالرغم من وجود قلق دولي بشأن المذبحة للأويغور في الصين، إلا أنه لا يكفي لوقف المذبحة. وقال: إن الصين تقوم حاليًا بتصدير الاستبداد إلى دول أخرى، ولا يوجد أي من الدول المجاورة للصين خارج دائرة الخطر..

التحدث وحده لن يكون كافيا لوقف المذبحة، قال دولقون عيسى: لا تقوم الصين بقمع الأويغور والتبتيين وهونغ كونغ فحسب، بل تقوم أيضًا بتصدير سياساتها القمعية إلى دول أخرى. مشروع "طريق واحد وحزام واحد"، هو هدف شي جين بينغ، ومشروعه التوسعي. لذلك، لا توجد دولة في شرق آسيا والمحيط الهادئ آمنة في الوقت الحالي من جيران الصين.

وقالت وزيرة الدفاع الوطني الكندية أنيتا أناند في الاجتماع إنه من المهم للغاية بالنسبة لكندا وحلفائها حماية أمنهم الاقتصادي ضد الصين وروسيا.

قالت أنيتا أناند: في حين أن حماية الشبكة والطاقة والأمن العسكري والبيئي أمر مهم، فإن حماية الأمن الاقتصادي أهم من أي شيء آخر. نحن نرى الصين وروسيا تحاولان الاستيلاء على صناعات لم تكن لديهما من قبل.

وقالت أنيتا أناند: إن الصين على وجه الخصوص، تتحرك نحوالاستيلاء على الموارد الطبيعية لكندا. وقالت أنيتا أناند: الصين تحاول السيطرة على الشركات الكندية. تحاول بشكل خاص السيطرة على مواردنا المعدنية الهامة. لذلك عندما نتحدث عن الأمن القومي، من المهم جدًا أن نتحدث عن أمننا الاقتصادي أيضًا.

للمرة الأولى في تاريخ هاليفاكس، شارك 3 من ممثلي الأويغور بدعوة رسمية وتحدثوا، بمن فيهم دولقون عيسى، في الاجتماع السنوي لـ "منتدى الأمن الدولي في هاليفاكس" في المناقشة المسائية للاجتماع، تحدث الأمين العام للجنة حقوق الإنسان في برلمان تايوان، أوركاش دولت، الباحث البارز في "كلية هدسون"، ورئيس اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية، نوري توركل. بعد الاجتماع أجرى دولقون عيسى مقابلة معنا..

أكد مدير "مشروع حماية حقوق الأويغور" في كندا، محمد توختي، خلال مقابلتنا في 18 نوفمبر، أن تحدث 3 من الأويغور في نفس الوقت في الاجتماع السنوي لـ "منتدى هاليفاكس الدولي للأمن" يعني أن قضية الأويغور أصبحت قضية مهمة في الاجتماعات الدولية، و يدل ذلك على أنها تتعلق بالأمن العالمي.

وقال محمد: إن هذا الاجتماع يظهر أن المجتمع الدولي يدرك الآن أن مناقشة قضية الأويغور في المستوى المناسب في المنظمات الدولية وضرورة إعطاءها مكانًا مناسبًا في المحافل الدولية المهمة في غاية الأهمية من أجل الرد بشكل مناسب على الإبادة الجماعية التي ترتكبها الصين والجرائم ضد الإنسانية في تركستان الشرقية. وقال محمد: في هذا الاجتماع الأمني العسكري الدولي رفيع المستوى، فإن سياسة الصين تجاه الأويغور، خاصة بعد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والتي يعترف بها العالم الخارجي أيضًا حان وقت اتخاذ قرار في هذا الشأن.

عقدُ اجتماعات منتدى هاليفاكس للأمن الدولي وخطاب الأويغور في الاجتماع حدث بعد الاجتماع بين الرئيس الأمريكي والزعيم الصيني شي جين بينغ في إندونيسيا في 14 نوفمبر. خلال الاجتماع بين الزعيمين في إندونيسيا، تساءل الكثير من الناس حول العالم، هل تتجه العلاقات الأمريكية الصينية نحو التليين؟. لكن كاتب العمود في صحيفة "واشنطن بوست" جوش روجن قال إن الاجتماع يظهر أن العلاقات الأمريكية الصينية ستتدهور أكثر في فترة مقبلة..

مصدر المعلومات: إذاعة آسيا الحرة

المترجم من الأويغورية: عبد الملك عبد الأحد

الزواج القسري لنساء الأويغور: سياسات الدولة للزواج بين الأعراق في تركستان الشرقية

16 نوفمبر 2022، مشروع حقوق الإنسان للأويغور

تقرير من مشروع حقوق الإنسان للأويغور بقلم أندريا ج. ووردن، نوزيغوم سيتيوالدي، د. إليز أندرسون، د. هنريك زاديسفسكي، لويزا جريف، وبين كاردوس.

أولا/ النقاط الرئيسية

تقدم مقاطع الفيديو الخاصة بوسائل الإعلام الحكومية الصينية، والقصص التي تقرها الحكومة، والحسابات من النساء في الشتات دليلاً على أن الزيجات العرقية المحفزة والإجبارية تحدث في منطقة الأويغور منذ عام 2014.

تشير الدلائل إلى أنه من المحتمل جدًا أن الحكومة الصينية تفرض بشكل منهجي الزواج القسري بين الإثنيات على نساء الأويغور

تؤكد الدولة الصينية أن الزواج بين الأعراق يعزز الوحدة العرقية والاستقرار الاجتماعي. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن برنامج الحكومة لتحفيز وتعزيز الزواج بين الأعراق هو في الواقع تكتيك يهدف إلى استيعاب الأويغور في مجتمع الهان

الزيجات القسرية والتحفيزية في تركستان الشرقية هي أشكال من الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتزيد من الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب في تركستان الشرقية

قائمة المحتويات

ثانيًا. مقدمة

يواصل الباحثون توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في تركستان الشرقية، لا سيما منذ اشتداد حجم الانتهاكات وتأثيرها بشكل كبير في عام 2017. عانت النساء والأطفال من أنظمة الاحتجاز الجماعي والتعذيب وغيرها من الاعتداءات على السلامة الجسدية، بما في ذلك العمل القسري، والفصل الأسري. بالإضافة إلى ذلك،

قدمت العديد من التقارير أدلة كثيرة على العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي ترعاه الدولة ضد نساء الأويغور، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والتعقيم القسري والاستخدام القسري لأجهزة تحديد النسل والإجهاض والزواج القسري. أقرت حكومات متعددة والأمم المتحدة بأن انتهاكات حقوق الإنسان في تركستان الشرقية إما ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية و / أو الجرائم ضد الإنسانية، 3 وقد فرضت الحكومات المختلفة، بما في ذلك حكومات كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أكثر من 100 عقوبة على الحكومة الصينية والكيانات التجارية ردًا على ذلك .4 ومع ذلك، لا تزال نساء الأويغور يعانين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تفرضه الدولة، بما في ذلك الزواج القسري. حاليًا، لم تفرض الحكومات أي عقوبات ردًا على العنف القائم على النوع الاجتماعي في تركستان الشرقية.

يتزايد التزاوج بين الأويغور والهان منذ عام 2018 بسبب تشجيع الدولة للزواج المختلط.

في هذا التقرير، نركز على آثار انتهاكات حقوق الإنسان التي تفرضها الدولة على نساء الأويغور، ولا سيما الزواج المختلط بين الأويغور والهان منذ عام 2018 بسبب تشجيع الدولة للزواج المختلط. فيما يتعلق بالزواج القسري بين أفراد الجماعات العرقية الأويغورية والهان. استنادًا إلى التعداد الوطني للصين لعام 2000، أظهر ما يقرب من 40% من الأويغور أن زواج الأويغور-الهان المختلط "غير مقبول". أظهر تعداد عام 2000 أنه في جميع أنحاء جمهورية الصين الشعبية وليس فقط تركستان الشرقية، 1% فقط من الأويغور و 1.5% من الهان كانوا يعيشون في أسرة متعددة الأعراق، 8 مع معدل تزاوج الأويغور- هان بنسبة 0.56 في المائة في عام 2000. 9 وفقًا لبيانات تعدادات 1990 و2000 و 2010، انخفض زواج الأويغور- الهان بشكل ملحوظ على مر السنين بسبب التوتر بين المجموعات العرقية. كان الأويغور الأقل احتمالاً من بين جميع الجنسيات الـ 56 المعترف بها رسميًا للتزاوج مع أي جنسية أخرى

ومع ذلك، فقد تزايد الزواج المختلط بين الأويغور والهان منذ عام 2018 بسبب تشجيع الدولة للزواج المختلط. "التبادل والتكامل" وأن المواقف تجاه مثل هذه الزيجات أصبحت أكثر إيجابية

في هذا التقرير ندرس دور الدولة الصينية في تعزيز وتحفيز وإكراه الزواج بين الأعراق بين نساء الأويغور ورجال الهان في تركستان الشرقية. نحن نقدم أدلة دامغة لإثبات أن الدولة الطرف الصينية تشارك في تنفيذ حملة لاستيعاب الأويغور بالقوة في المجتمع الصيني الهان عن طريق الزيجات المختلطة.

نشير إلى مصالح الدولة الصينية، والتدابير المحفزة، والتكتيكات التي تشير بقوة إلى أن حملة زواج الأويغور- الهان بين الأعراق تكون قسرية إلى حد كبير. يستمر ترويج الحكومة الصينية للزواج المختلط اليوم وسط بيئة قسرية للغاية وتهدد نساء الأويغور. إن السياسات الحكومية التي تحفز وتكره الزواج المختلط وغيره من الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي لا تؤدي إلا إلى زيادة الإبادة الجماعية المستمرة والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب في تركستان الشرقية.

ثالثا. المصادر والمنهجية

بالنسبة لهذا التقرير، قمنا بتحليل المصادر الأولية والثانوية باللغتين الإنجليزية والصينية لاستكشاف سياسات الدولة االصينية والرسائل العامة والتدابير التحفيزية والممارسات القسرية المتعلقة بزواج الأويغور- الهان. تشمل المصادر الأساسية في هذا الموجز ما يلي:

الحسابات المعتمدة على الإنترنت عن الزيجات بين الأعراق وحفلات الزفاف التي كتبها كوادر وصحفيون ومدونون مصدق عليها من الدولة؛

الشهادات الشخصية المعتمدة من الدولة من الأفراد في الزيجات العرقية المنشورة على الإنترنت؛

روايات مباشرة عن حالات الزواج بالإكراه والتحفيز من نساء الأويغور في الخارج، والتقارير الإعلامية، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي، والمنتديات الرسمية وغير الرسمية.

البيانات الحكومية والتوجيهات السياسية والدعاية؛

أجرينا عمليات بحث عن الكلمات الرئيسية عبر الإنترنت باستخدام مصطلحات باللغة الصينية مثل "الزواج بين الأعراق" (民族通婚 - مينهان تونغهون)، و "زواج الأويغور-هان" (维汉通婚 - ويهان تونغهون)، جنبًا إلى جنب مع المصطلحات المستخدمة بشكل متكرر في حوافز الزواج المختلط الحكومية تدابير مثل "الاتصال العرقي والتبادل والاختلاط" (民族交往交流交融 - minzu jiaowang jiaoliu jiaorong).

تشمل المصادر الثانوية البحوث والتحليلات التي أجرتها المنظمات غير الحكومية والباحثون الأكاديميون والصحفيون. نظرًا لافتقار الدولة الصينية للشفافية والرقابة على المعلومات المتعلقة بالزواج القسري، فإن هذه المصادر المحددة لا تقدم سوى صورة محدودة عن الزواج المختلط بين الأويغور والهان. بالإضافة إلى ذلك، هناك تقييدا إضافيًا بسبب إحجام الأويغور أو ترددهم عن مناقشة موضوع الزواج المختلط المزعج في تركستان الشرقية. تضمنت تلك التي لم نتمكن من المصادقة عليها أو التحقق منها.

ترجمة/ رضوى عادل

كيف نوقف قتل الصين لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة؟

سيتم معاقبة الرئيس الصيني شي جين بينغ بموجب قانون هاولي. (الصورة لوكالة الأنباء الفرنسية / بافيل جولفكين)

يعتمد شعب الأويغور ونظام حقوق الإنسان على اتخاذ الدول المبنية على المبادئ الإجراءات.

بقلم/ كيلي إي كوري، محامية دولية في مجال حقوق الإنسان ومسؤولة سابقة في وزارة الخارجية الأمريكية.

في 6 أكتوبر2022، رفض مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً بإجراء مناقشة حول انتهاكات الصين لحقوق الإنسان في تركستان الشرقية. كان التصويت مدفوعاً بتقرير دقيق نشره مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان OHCHR قبل خمسة أسابيع، والذي تناول بالتفصيل الاضطهاد الصيني الموجه من قبل الدولة للأويغور والأقليات التركية المسلمة الأخرى التي تشكل جرائم ضد الإنسانية.

يمثل القرار - الذي فشل بأغلبية 19 صوتًا مقابل 17 صوتًا وامتناع 11 عضوًا عن التصويت - أول محاولة رسمية لمحاسبة الصين على انتهاكاتها المروعة والمستمرة لحقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان منذ إنشاء الهيئة في عام 2006. وفقًا لتقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تشمل هذه الانتهاكات الاحتجاز التعسفي الجماعي، والتعذيب، والعنف الجنسي، والتعقيم القسري، والفصل الأسري، والعمل الجبري، وقمع الممارسات الدينية والثقافية في تركستان الشرقية.

إن فشل المجلس في تنفيذ وظيفته الأساسية باعتباره المكان الرئيسي للأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان يمثل لائحة اتهام للمجلس نفسه - ونظام حقوق الإنسان الذي يزعم أنه يرسو عليه. كما يوضح النجاح العميق لمشروع الصين الذي دام عقودًا لإعادة صياغة الإطار المعياري لحقوق الإنسان الدولية واستبداله بفكرة أن حقوق الإنسان قابلة للتفاوض وتخضع لامتيازات الدول. يجب أن يكون رفض مناقشة وضع انتهاكات حقوق الإنسان في تركستان الشرقية بمثابة جرس إنذار للدول المعنية بشأن الحاجة إلى مضاعفة الجهود في الأمم المتحدة للحفاظ على المبدأ الأساسي الذي ينص على أن كل فرد في جميع أنحاء العالم يحق له التمتع بالحقوق الأساسية.

أحرزت حملة الصين لتخريب نموذج حقوق الإنسان الحالي بعض التقدم بسبب موافقة العديد من الدول التي تصنف نفسها على أنها مدافعة عن نظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. بالنظر في تصويت مجلس حقوق الإنسان في مارس 2018 لاعتماد القرار الصيني المقترح بشأن "تعزيز التعاون متبادل المنفعة في مجال حقوق الإنسان". القرار يصعد بشكل فعال الحقوق الفردية إلى كل من الحقوق الجماعية (مثل "الحق" في التنمية) وسيادة الدولة. فقط الولايات المتحدة صوتت ضدها. على الرغم من ضغوط الولايات المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، امتنعت 13 دولة من بينها أستراليا وبلجيكا وألمانيا واليابان وسويسرا والمملكة المتحدة عن التصويت. حتى أن بعض المعلقين جادلوا بأن القرار يوفر نقطة دخول لمشاركة حقوق الإنسان مع الصين.

من خلال تكريس الإشارات المزيفة إلى "فكر شي جين بينغ" في قاموس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، يمثل قرار عام 2018 خطوة كبيرة إلى الأمام في جهود الصين لإعادة تشكيل نظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. إن قدرة الصين على اختيار فريق كتابة التقرير تعني أن التقرير النهائي المطلوب بموجب القرار تحت الإطار "التعاون متبادل المنفعة" - وهو مصطلح غير محدد في قاموس حقوق الإنسان - تمامًا كما يفعل شي: منح الأفضلية للسيادة، وتأييد عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونهج نزع الشرعية لحماية حقوق الإنسان التي تنطوي على انتقاد انتهاكات النظام.

لقد استغرق الأمر وقتًا أطول مما ينبغي لمجتمع حقوق الإنسان الدولي للرد على حملة الصين المدمرة. عندما واجهت الصين نسخة محدثة من القرار في عام 2020، حتى بدون وجود الولايات المتحدة في المجلس، واجهت مقاومة أكثر صرامة، مر القرار بدعم من 23 دولة فقط، بينما صوتت 16 دولة ضده. دعا كل من الدول الأعضاء وممثلي المجتمع المدني بقوة إلى القرار لتعزيز وجهة نظر المجلس على أنه مجرد " مقدم خدمة" للحكومات وقالوا إنه يضر بالجهود المبذولة نحو المساءلة من خلال تجاهل حقيقة أن الحكومات غالبًا ما ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان. بحلول جلسة مجلس حقوق الإنسان لعام 2022، نمت مقاومة القرار لدرجة أن الصين اختارت عدم إدارة القرار مرة أخرى والمخاطرة بخسارة التصويت. كان هذا جزءًا من رد فعل أوسع نطاقاً في نيويورك وجنيف مع تنامي الأدلة على انتهاكات بكين في تركستان الشرقية.

توضح المقاومة المتزايدة لقرار "التعاون متبادل المنفعة" كيف أن التصويت الخاسر على قرار تركستان الشرقية لا يجب أن يكون قاتلاً. لكن مكافحة النفوذ الخبيث للصين في الأمم المتحدة وانتهاكاتها في تركستان الشرقية يتطلب استراتيجية طويلة الأجل والتزامًا مستدامًا من قبل الدول القائمة على المبادئ. سيتعين عليهم استخدام رأس المال السياسي في الأمم المتحدة بطرق قد تكون غير مريحة. وهذا يشمل الاستعداد لكسر الإجماع على القرارات التي تبدو غير ضارة التي تشمل أيديولوجية شي لحقوق الإنسان، والتفاوض بقوة لإزالة هذه الصيغ التي تثير المشاكل من النصوص في المقام الأول، ومحاسبة الدول الأخرى على الأصوات المتعلقة بالصين. خاصة أن الدول المتقدمة التي قادت هذا الجهد ستحتاج إلى بناء كادر من الحلفاء من جنوب العالم المستعدين للانضمام إليهم في التصويت ضد القرارات التي تعزز أجندة الصين والقرارات التي تطالب الصين بوقف انتهاكاتها.

تحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها أيضًا إلى أن يكونوا أكثر إبداعًا في الاستفادة من جوانب نظام الأمم المتحدة حيث يتمتعون بمزايا هيكلية. أحد هذه الأماكن هو منظمة العمل الدولية (ILO) ، التي تسعى إلى حماية حقوق الإنسان والعمل. تعد منظمة العمل الدولية واحدة من أكثر آليات حقوق الإنسان فاعلية في الأمم المتحدة لأنه في هذه الهيئة، يتمتع المجتمع المدني - في شكل نقابات العمال ومجموعات أصحاب العمل - بنفس المقعد على طاولة الدول الأعضاء. ويتيح هذا الهيكل الثلاثي الفريد فرصة واسعة للرقابة على أرض الواقع. نظرًا لأن ممثلي العمال وأصحاب العمل يمكنهم تقديم شكاوى مباشرة، فإن آليات منظمة العمل الدولية لا تتطلب إرادة سياسية من الدول الأعضاء لبدء العمل، مما قد يخفف من تكتيك الصين المتمثل

في رشوة الدول الأخرى والتنمر عليها. كما أن عدم وجود نقابات عمالية مستقلة أو قطاعات أصحاب العمل في الدول الاستبدادية مثل الصين يضع أمام تلك الدول العقبات.

في عامي 2020 و 2021، قدم الاتحاد الدولي لنقابات العمال - مجموعة عمال الرائدة في منظمة العمل الدولية - شكاوى رسمية توضح بالتفصيل العمل القسري التمييزي الذي تديره الدولة في الصين ضد الأويغور والأقليات التركية الأخرى. أدت الشكاوى إلى عملية يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تحقيق من قبل لجنة تحقيق تابعة لمنظمة العمل الدولية، والتي لديها سلطة التوصية بفرض عقوبات إذا تبين أن الحكومة تنتهك التزاماتها بموجب المعاهدة وترفض اتخاذ خطوات علاجية. (تخضع الصين بصفتها عضوًا مؤسسًا في منظمة العمل الدولية، لآلية الإنفاذ هذه لأي من اتفاقيات معاهدات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها.) بينما تلقت منظمة العمل الدولية مئات الشكاوى منذ تأسيسها في عام 1919، فقد سمحت فقط لـ 35 لجنة وأوصت بفرض عقوبات مرة واحدة فقط، في حالة ميانمار.

في يونيو، وافقت منظمة العمل الدولية رسميًا على " بعثة استشارية فنية" لمتابعة مزاعم الاتحاد الدولي لنقابات العمال ضد الصين. لم ترق هذه الخطوة إلى مستوى المهمة الرفيعة المستوى التي أرادتها بعض الدول، لكن يجب على الصين قبول زيارة الفريق الفني قبل انعقاد مؤتمر العمل الدولي في يونيو المقبل. إن عدم التعاون لن يؤدي إلا إلى زيادة الضغط داخل منظمة العمل الدولية لإنشاء لجنة. نظرًا لخطورة واستمرار العمل الجبري في تركستان الشرقية، فمن المرجح أن توصي أي بعثة فنية موثوقة بمزيد من التحقيق. وفي كلتا الحالتين، ستستمر عملية منظمة العمل الدولية في العمل.

يبدو أن الصين تأخرت في إدراك المخاطر التي يشكلها نظام منظمة العمل الدولية. بينما كانت تحاول زيادة نفوذها في منظمة العمل الدولية باستخدام نفس التكتيكات التي اتبعتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أثبتت كل من أمانة منظمة العمل الدولية - التي يهيمن عليها خبراء قانون العمل وخريجو النقابات العمالية المستقلة - والعملية الإشرافية أنها صامدة. مثل تقرير تركستان الشرقية الصادر عن مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، اعتمدت لجان منظمة العمل الدولية أيضًا بشكل كبير على شهادة الناجين ووثائق الحكومة الصينية الخاصة، بالإضافة إلى تقارير المجتمع المدني والإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. سيظهر تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن تركستان الشرقية بشكل كبير في العمل القادم لمنظمة العمل الدولية بشأن الصين، ومن المرجح أن يستمر التفاعل بين منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وبالتالي، من المرجح أن يأتي التقدم الهادف بشأن هذه القضايا من منظمة العمل الدولية أكثر من أجزاء أخرى من نظام الأمم المتحدة في المدى القريب، لكن هذا لا يعني أن الدول المعنية يجب أن تتخلى عن أماكن مثل مجلس حقوق الإنسان. وبينما فشل قرار أكتوبر، يكفي عدد الدول التي أيدته لطلب جلسة خاصة عبر رسالة إلى رئيس المجلس. إن الدول التي تشعر بالقلق من أن سابقة عدم وجود منتج في نهاية الدورة الاستثنائية ستقوض مجلس حقوق الإنسان تقلل من قيمة إجبار الصين باستمرار على الدفاع عن سلوكها وإنفاق رأس المال السياسي والموارد الدبلوماسية لتحقيق هذه الغاية.

كما تم رفض القرارات المتعلقة بانتهاكات بكين في لجنة الأمم المتحدة القديمة لحقوق الإنسان، التي سبقت المجلس، لكن خسارة هذه الأصوات لسنوات عديدة لم تمنع الدول الأعضاء المعنية من الاستمرار في المحاولة. وبدلاً من ذلك، توقفت هذه الدول الأعضاء عن تقديم قرارات، وبدلاً من ذلك فضلت إشراك الصين من خلال حوارات ثنائية و "مصغرة" حول حقوق الإنسان خلف الأبواب المغلقة. من الواضح أن ما يقرب من 20 عامًا من الحوارات وغيرها من المحاولات الأقل تصادمية لإشراك الصين في حقوق الإنسان قد فشلت. في الوقت نفسه، فقد المدافعون عن حقوق الإنسان بشكل كبير الثقة في النظام الدولي لحقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بمحاسبة الصين - ليس بسبب فشل القرارات، ولكن لأن الدول والنظام توقفوا عن المحاولة.

يجب على الدول المعنية أن تتعلم الدروس الصحيحة من هذه التجارب السابقة وأن تتبنى الفكرة المتناقضة للفوز بالخسارة - مستغلة كل فرصة لديها لتسليط الضوء على المخاطر الجسيمة التي يشكلها نهج الصين الاستبدادي تجاه حقوق الإنسان ونظام الأمم المتحدة. سيحتاجون إلى التركيز الاستراتيجي والمرونة التكتيكية، باستخدام أماكن عبر الأمم المتحدة بالتنسيق مع مجلس حقوق الإنسان، لتقديم رسالة متسقة تجبر الصين على إنفاق الموارد للرد. الفرص موجودة، لكن يبقى السؤال الأكبر هو ما إذا كانت تلك الدول الأعضاء وغيرها في مجتمع حقوق الإنسان لديها الإرادة السياسية لضمان فشل الصين في جهودها لتجنب المساءلة وتفريغ الإطار الدولي لحقوق الإنسان. يعتمد كل من الأويغور ومشروع حقوق الإنسان على ذلك.

ترجمة/ رضوى عادل

عقدت 65 منظمة غير حكومية بياناً صحفياً واحتجاجاً مشتركًا أمام القنصلية الصينية ضد ممارسة النظام الصيني الغازي للإبادة الجماعية من خلال حبس الناس في منازلهم بحجة الحجر الصحي لمدة أربعة أشهر تقريباً في تركستان الشرقية.

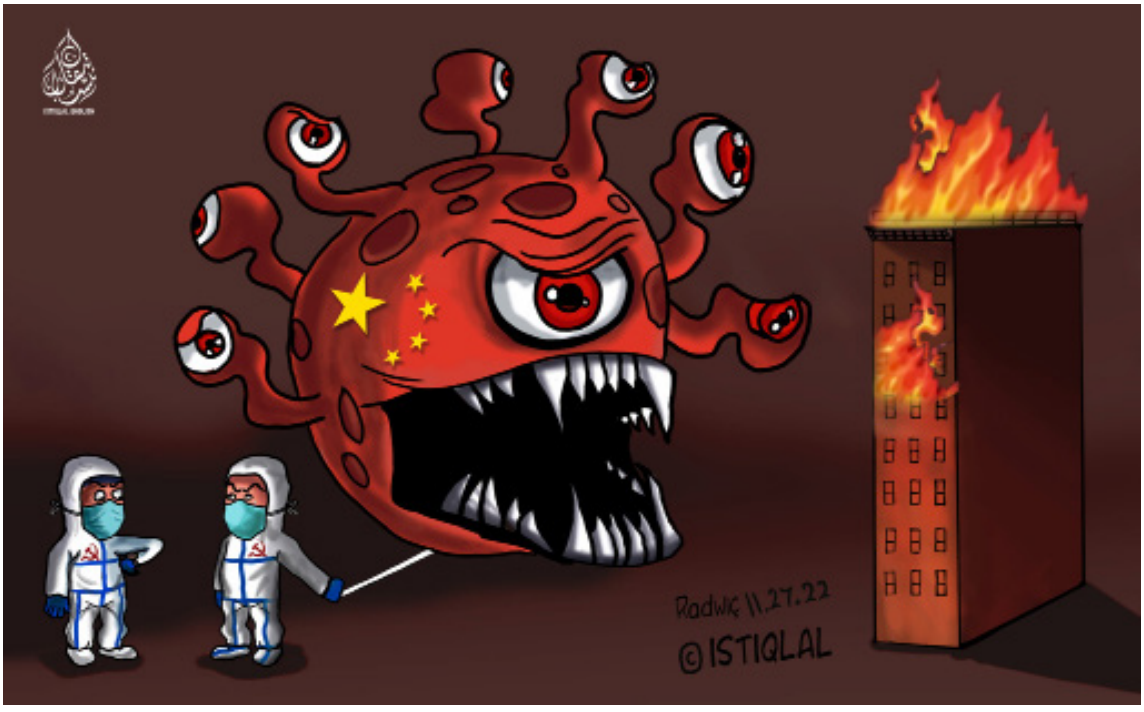

إن ما يسمى بسياسة النظام الصيني "عدم انتشار الفيروس" في تركستان الشرقية هو ذريعة، والمذبحة الأخيرة في أورومتشي هي الهدف الحقيقي.

شعب تركستان الشرقية الذي يتعرض لإبادة جماعية من قبل النظام الصيني والواقع المؤلم

المصادر

https://www.cbc.ca/radio/asithappens/china-protest-fire-uyghurs-1.6668427

https://www.9news.com.au/world/china-covid-19-zero-protests-security-response-shanghai-beijing-xinjiang-major-cities-police/495f30d9-ac17-4220-b5d0-5912e84be7ed

https://edition.cnn.com/2022/12/01/china/china-protests-urumqi-fire-deaths-covid-dst-intl-hnk/index.html

/https://time.com/6238212/china-protests-solidarity-demonstrations

https://www.rfa.org/uyghur/xewerler/halifakis-dolquneysa-11182022182407.html

https://turkistantimes.com/en/news-16597.html

s://foreignpolicy.com/2022/11/09/china-human-rights-un-xinjiang-resolution-international-system

صوت تركستان

ماذا يحدث في تركستان الشرقية؟
وكيف نميز الأخبار الصحيحة من المزيفة؟
تهدف مجلتنا إلى فضح جرائم الصين ضد الإنسانية ودعايتها الكاذبة حول ما ترتكبها من ظلم وإبادة شعب تركستان الشرقية، مستمدة من المصادر الموثوقة وشهادات الناجين من بطش الصين.

رئيس التحرير: بلال عزيزي

هيئة التحرير: عبد الوارث عبد الخالق
رضوى عادل

الإخراج الفني
الكاريكاتير: رضوى عادل

الإشراف: جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dük 2
Sefaköy Küçükçekmece İSTANBUL

turkistantimes.com/ar
turkistanpress.com
+90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00

info@turkistanmedia.com
istiqlalhaber.com
+90 212 540 31 15